محددات علم التفسير

الباحث: سعيد بن سليمان بن خلفان الوائلي
كلية العلوم الشرعية، مسقط، سلطنة عمان
salwali@css.edu.om
00968 97120721

الملخص:

يضع البحث عناصر مهمة في جوانب المحددات للشخصيات العلمية، إذ إن التكوين العلمي للأعلام يبرز فيها تلك العناصر المكونة للشخصيات الإنسانية، ومن العلوم الإنسانية البارزة ما يتعلق بالعلوم الشرعية، التي من أهمها علم التفسير وهو من بين علوم القرآن الكريم.

فمن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ارتباطه بعلم التفسير الذي له الشرف والرفعة، وما يتصل بشخصية المفسر لكتاب الله العزيز، لتتحدد معالمه في الوسط العلمي بين أهل العلم والمعرفة.

وإن للموضوع أهميته التي يستمدها مما ينتسب إليه من علم، فمن جهة: له اتصاله الوثيق بدرجات العلم والعلماء، ومن جهة أخرى: له ارتباط بالقرآن الكريم وعلومه، وبعلم التفسير للنص القرآني وما له من دلالات وإرشادات ربانية.

وله ارتباط بما قدمه طائفة من علماء المسلمين ممن ينتمون إلى نفوسة وما حولها، حيث يكون لهم ارتباط بعلم التفسير والاهتمام بدلالات النص القرآني، وإن لم يظهر لهم مؤلف يخص جوانب هذه الدراسة إلى أن تسليط الضوء إلى اهتماماتهم تفسيرية له منطلق واضح مما أفرد بيانه عند غيرهم.

تكمن أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

إبراز المحددات التكوينية لعلم التفسير من بين العلوم الشرعية.

وتوجيه الأنظار إلى ما يلتزم به العالم ليكون موصوفا بصفة المفسر.

وبيان مواضع النقد فيما يتصل بالشخصية العلمية من محددات العلم والأعلام.

قد اعتمدت في كتابتي لهذا البحث على المنهج التحليلي من بين المناهج البحثية.

وجعلت مباحثه في ثلاثة جوانب رئيسة، مع المقدمة والخاتمة، وهي:

أصول التفسير

اهتمامات المفسر

طرائق التفسير

ويكون الاعتماد في كتابة هذا البحث على المصادر والمراجع المؤلفة في علوم القرآن، بمساندة مقدمات كتب التفسير.

الكلمات المفتاحية: المحددات، التفسير، أصول التفسير، الاهتمامات التفسيرية، الأثر، الرأي

المبحث الأول: أصول التفسير

من الأمور المحددة للعلم التفسيري أصوله التفسيرية التي يعتمد عليها المفسر في بيانه لمعاني القرآن الكريم، ومن تلك الأصول: تفسير آيات القرآن بما ورد في القرآن الكريم والمأثور عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ومرويات الصحابة والتابعين.

المبحث الثاني: طرائق التفسير

للتفسير طرائقه المعروفة، من تفسير بالأثر، وتفسير بالرأي، ومزج بين الطريقتين، ونتناول هذا الطرائق التفسيرية لبيان أثرها في تحديد علم التفسير ووصف المفسر بمنهجه في التفسير حيث تحدد تلك الطريقة منهجه ووصفه.

المبحث الثالث: اهتمامات المفسر

لكل مفسر توجّهه في تناول النص القرآني بالبحث والدراسة، ويكون منطلقة في ذلك مما غلب عليه من الاهتمامات العلمية البارزة المكونة لشخصيته، فمن كان نابغا في اللغة العربية وعلومها يغلب عليه الاهتمام اللغوي وسيظهر ذلك في تفسيره، ومن كان اهتمامه فقهيا سوف ينتج تفسيرا فقهيا يعنى بتناول المسائل الفقهية، ومن كان اهتمامه علميا متعلقا بالاكتشافات العلمية الحديثة سوف يؤثر ذلك في تفسيره فيورد ما يتعلق بهذا الجانب، وهكذا.

وفي الخاتمة تكون نتائج البحث، وهي: أن علم التفسير له عدة محددات، لا تقتصر على ما نصّ عليه في التعريف. وأن وصف العالم بوصف المفسر مرتبط بمدى التزامه باهتماماته العلمية، فيظهر نتاجه الفكري مترجما مجاله العلمي البارز فيه. وأن ما يتصل بالشخصية العليمة من محددات العلم ومحددات شخصيات الأعلام تكون حاضرة بقدر معين، يتفاوت فيها الجميع بتفاوت مداركهم واجتهاداتهم.

والحمد لله رب العالمين أولا وأخيرا،

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد،

فعلم التفسير من العلوم الشرعية التي وضعت لها ضوابط تحدد معالمها وقيود ترسم منهجيتها، بما يميّز كل فنّ عن غيره.

ومع وجودها مجملة ضمن المؤلفات العامة التي تتناول عدة موضوعات، والمؤلفات الخاصة التي تفرد كل علم بالكتابة فيه باعتبار التخصص العلمي، إلا أن الحاجة داعية إلى تخصيص الحديث عنها بصورة مفردة أيضاً، لتظهر جوانب الاهتمام بموضوعها وأهمية ارتباطها بموضوعها.

يضع البحث عناصر مهمة في جوانب المحددات للشخصيات العلمية، إذ إن التكوين العلمي للأعلام يبرز فيها تلك العناصر المكونة للشخصيات الإنسانية، ومن العلوم الإنسانية البارزة ما يتعلق بالعلوم الشرعية، التي من أهمها علم التفسير وهو من بين علوم القرآن الكريم.

فيكون سبب اختياري لهذا الموضوع ما ألحظ فيه من جوانب بحثية متعلقة بمنهجية التفسير للنص القرآني، والبحث في المحددات لهذا العلم ومدى تأثيرها في الإنتاج التفسيري.

بالإضافة إلى أن لهذا الموضوع ارتباط وثيق بعلم التفسير القرآني الذي له الشرف والرفعة والمكانة السامقة في العلوم الشرعية، وما يتصل بشخصية المفسر لكتاب الله العزيز، لتتحدد معالمه في الوسط العلمي بين أهل العلم والمعرفة.

وإنّ لهذا الموضوع أهميته الكبيرة التي لا تخفى، حيث يرتبط بركنين عظيمين لهما رسوخ متين في العلم والشريعة، وهما: القرآن الكريم، وعلم تفسيره، وإذا كان للموضوع هذه الأهمية العظمى التي يستمدها مما ينتسب إليه من علم، فمن جهة: له اتصاله الوثيق بدرجات العلم والعلماء، ومن جهة أخرى: له ارتباط بالقرآن الكريم وعلومه، وبعلم التفسير للنص القرآني وما له من دلالات وإرشادات ربانية. فمن الطبيعي أن تتوجه إليه أنظار الباحثين كلٌ في مجاله وتخصصه.

تكمن أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

- إبراز المحددات التكوينية لعلم التفسير من بين العلوم الشرعية.
- توجيه الأنظار إلى ما يلتزم به العالم ليكون موصوفا بصفة المفسر.
- بيان مواضع النقد فيما يتصل بالشخصية العلمية من محددات العلم والأعلام.

قد اعتمدت في كتابتي لهذا البحث الذي أقدمه ورقة علمية ضمن أعمال مؤتمر علمي يُعنى بجوانب متعددة للعلوم والأعلام على المنهج التحليلي من بين المناهج البحثية.

وجعلت مباحثه في ثلاثة جوانب رئيسة، مع المقدمة والخاتمة، وهي:

- أصول التفسير
- طرائق التفسير
- اهتمامات المفسر

ويكون الاعتماد في كتابة هذا البحث على المصادر والمراجع المؤلفة في علوم القرآن الكريم، بمساندة مقدمات كتب التفسير.

من الدراسات التي اهتمت بالطرح في هذا الموضوع: ما كتبه الباحث محمد الغرضوف بعنوان/ دراسات في المفاهيم القرآنية محددات منهجية ونماذج تطبيقية، تناول فيها عناصر من بينها الخلط بين المصطلحات، وإشكاليات في التفسير وأصوله، وإشكالية الإطار المرجعي ومقتضياته المقاصدية، وغير ذلك من عناصر دراسته. [1]

وقد تناولت في هذه الورقة البحثية جزءا محددا من إشكالية طرحه، بتخصص نوعا ما.

حيث إنّ محدّدات التفسير جزء مرتبط بعلم التفسير وأصوله، من أجل ذلك أسلط الضوء على ما تدل عليه كلمة (محدّدات) لنصل إلى المقصود منها في هذه الدراسة، فهذه الكلمة ترجع إلى أصلها اللغوي: الحد، حيث إن مفردها محدّد، ولئن كان في علم الجبر ما يصطلح عليه باسم المحددات[2]، فإن هذه الكلمة لا يراد بها ذلك الاصطلاح هنا؛ ولذا يتم رجعها إلى دلالة الحد في اللغة، وهو في أصله بمعنى المنع، ومنه الحد بين الشيئين بمعنى: الفرق بينهما، فيمتنع أحدهما من التعدي على الآخر. ومن كلام ابن دريد (ت: 321هـ): هذا أمر حَدَد، أي: ممتنعٌ. [3]

ومهما قيل في الدلالات اللغوية والاختلافات فيها فلا يعدّ كبير إشكال، إذ يمكن أن يُحلّ بالقول بالاصطلاح، فقد يكون ما اصطلحوا عليه من معنى محدد من المعاني التي تعارفوا عليها، مع التنبه إلى عدم الخلط في فهم المصطلحات، لإنّ في ذلك إشكالية كبيرة، يصاحبها سوء فهم يحصل بين المتعاملين بها، وإن كانوا في تخصص واحد. لكن يبقى أن دراسة المباحث اللغوية لأي مصطلح شرعي يعكس الاهتمام لدى العلماء في كل فن من فنون العلم بأصولهم اللغوية.

وأقصد بمحددات التفسير: ما ينبني عليه وصف أحد العلماء بأنه مفسر لكتاب الله العزيز، وما يحدد له طريقته التفسيرية التي يستمدّ منها المعنى التفسيري أمن جهة العقل أم من جهة النقل، وما يوجد في هذا العلم من التزام بمصطلح التفسير وأصوله وقواعده.

---

1) الغرضوف، محمد، (2022)، دراسات في المفاهيم القرآنية محددات منهجية ونماذج تطبيقية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص21-28.

2) يوجد مصطلح في علم الجبر بهذا الاسم، ويفيد معناه: أن المحدِّدة: "تشكيلة عدديّة من كميّات لها قيمة محدَّدة جبريًّا ومستعملة في حلّ فئة مُعيّنة من المعادلات الآنيّة". أحمد مختار عمر، (2008م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ج1/ ص458.

3) ابن دريد، محمد بن الحسن، (2006م)، جمهرة اللغة، كتب التراث، ج1/ ص 49.

المبحث الأول: أصول التفسير:

من الأمور المحددة للعلم التفسيري أصوله التفسيرية التي يعتمد عليها المفسر في بيانه لمعاني القرآن الكريم، ومن تلك الأصول: تفسير آيات القرآن بما ورد في القرآن الكريم والمأثور عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ومرويات الصحابة والتابعين.

يكون الانطلاق أولاً من معنى التفسير، حيث إن من المحددات للتفسير دلالة المصطلح، فمصطلح التفسير حدّد في تعريفه ضوابط يتبين من خلالها من يتعامل معه في مادته وأصله، وأعني بمادته: المعاني التفسيرية التي ينقل فيها بيان المراد من النص القرآني، وأقصد بأصله: النص القرآني في كلماته وعباراته.

التفسير في اللغة: تفعيل من الفسر بمعنى الإبانة والكشف وإظهار المعنى، وعند البحث عن دلالة الكلمة لغويا نجد تناولها عند أصحاب المعاجم اللغوية مرتبطة بهذا المعنى، ومن ذلك ما في لسان العرب، فقد جاء فيه: "الفسر كشف المغطى. والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل... وَكُلُّ شَيْءٍ يُعْرَفُ بِهِ تَفْسِيرُ الشَّيْءِ وَمَعْنَاهُ، فَهُوَ تَفْسِرَتُه"[4]. وتدور مادته حول معنى الكشف مطلقا سواء أكان هذا الكشف لغموض لفظ أم لغير ذلك.

قد تناول أهل العلم مصطلح التفسير بكثير من التعريفات، حيث تنوعت عباراتهم واختلفت أقوالهم في تحديد معناه، حتى قال أحد الباحثين في نقدها: "منها القريب المحتمل ومنها البعيد المردود"[5]. فمما قيل في تعريفه: تعريف أبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ) حيث عرفه بأنه: "علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك"[6].

وحدّه بدر الدين الزركشي (ت: 794هـ) بقوله: "اعلم أن التفسير في عرف العلماء: كشف معاني القرآن، وبيان المراد أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره، وبحسب المعنى الظاهر وغيره"[7].

وقد قال بعض العلماء في ذلك نظما:

"وفي اصطلاح هو علم يعرف به عن النطـــق بلفظ يؤلف
وقصدوا الألفـاظ للقـــــرآن والحكم والمــدلول والمعاني
أعني به مدلـول إفراد ومـــا جاء مركـــبا هناك فاعلمـا

4) ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414هـ/ 1994م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج5/ ص55، مادة فسر.

5) السبت، خالد بن عثمان، (1431هـ/2011م)، قواعد التفسير، دار ابن عفان، القاهرة، ط3، مج1/ ص29.

6) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، (1993م) تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1/ ص121.

7) الزركشي، محمد بن عبدالله، (2006م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، ص417.

ثم المعاني تحملـــن عليها مع تتمـات أتت إليهـــا

إلى أن قال:

وقد أتت في ذاك تعريفات جاءت بها صاح المطولات"[8]

هنا أثير إشكالية مرتبطة بهذا المصطلح لها أثرها في الوضع الراهن، وما أظن أنه بلغ به ذلك المبلغ من الأثر في القرون الأولى إبّان عصر التدوين ونشوء العلوم الشرعية، وهي: هل المراد بالتفسير العلم بأدواته وأصوله ومناهه؟ أم يراد به العملية التفسيرية التي يقوم فيها العالم بكشف المعاني وبيان الدلالات؟ إذ إن العلم يمكن أن يكون موجودا من غير وجود للنتاج التفسيري الحاصل بمزاولة عملية التفسير، ولنا أن نقحم هنا ما ذكره نور الدين السالمي (ت: 1332هـ) من ارتباط العلم بالقواعد حيث قال: "وإطلاق العلم على القواعد مجاز مشهور لا بأس بذكره في التعريف، بل صرح بعضهم بأنه حقيقة"[9]، ونجد في هذا الإطار من العلماء من يتردد في اعتبار ذلك الإطلاق مجازا مشهورا أم حقيقة عرفية، ومنهم عالم من علماء نفوسة وهو بدر الدين أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي(ت: 928هـ)[10].

إضافة إلى ذلك، لا بد أن يميّز أي فن من فنون العلم بما يحدده عن غيره من العلوم الأخرى، خاصة إذا ما نظرنا إلى كونه قواعد علمية، سواء أكان ذلك الاطلاق من باب المجاز أم من باب الحقيقة العرفية، لذلك كان استطراد نور الدين السالمي في محله عندما قال: "ولما كان العلم بمعنى القواعد شاملا لكثير من الفنون، احتيج إلى أنّ يميّز العلم المطلوب بفصل لا يشاركه فيه غيره"[11]، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، ما الذي يتناوله التفسير، هل يتناول النصّ على إطلاقه؟ أم يتناول نصا محدودا وهو النص الشرعي الخاص بكتاب الله العزيز؟ إذ إن النصّ على إطلاقه يشمل عدة معاني، منها: النصوص الشرعية والنصوص الأدبية والقانونية والنصوص المقتبسة من أي فن من فنون العلم... وما إلى ذلك، فنجد أن الاصطلاح قديما يُقصد فيه بالتفسير النص القرآني تحديدا، دون غيره من تفسير للنص بحسب إطلاقه حديثا على وجه الخصوص. حيث إننا نجد أن مباحث التفسير عند الأوائل يتعاملون فيها مع دلالات النص القرآني الذي جاء مخاطبا الناس بلسان عربي مبين، حسب تصورهم، وما لمسوه من أنه ميسر لهم، فأعملوا فيه فكرهم ليصلوا إلى ما يمكن أن يصلوا إليه من المعاني الشرعية التي يحتاجون إليها، وفق ما يدركونه بأدواتهم

8) الكندي، عبدالله بن سيف، (1998م)، كتاب عقود العقيان في ذكر شيء من مباحث القرآن، ط1، د.ن، ص163.

9) السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد، (2010م)، طلعة الشمس، تحقيق: عمر القيام، مكتبة الإمام السالمي، بدية، د.ط، ج1/ ص82.

10) الشماخي، بدر الدين أحمد بن سعيد، (1984م)، شرح مختصر العدل، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ص 197.

11) السالمي، طلعة الشمس، م.س، ج1/ ص82.

ومعطياتهم للوصول إليها.

المطلب الأول: عوامل مؤثرة في علم التفسير:

توجد عدة عوامل لها تأثير بارز في محددات علم التفسير، ومراحل نشوئه وتطوره، من تلك العوامل: عاملان أساسيان ينبغي التفريق بينهما، وهما:[12]

– علم أصول التفسير: الذي يشتمل على مجموعة من المباحث في أصول التفسير وقواعده، وقد تضمنتها كتب علوم القرآن.

– أصول التفسير نفسها: التي ترتبط بعملية التفسير في تطبيقها، وهو ما يتناوله علماء التفسير في مقدمات كتبهم التفسيرية، ومرجع أكثرها إلى قواعد علم أصول الفقه.

ولما نبحث في هذين العاملين نجد أنهما يحتويان على مداخل كثيرة لعلم التفسير، ونقاش أهل العلم والباحثين في حيثياتهما لا يكاد يقف عند حدّ، ومن ذلك إشكالية المفهوم لأصول التفسير، وإشكاليات أصول التفسير في ذاتها.

هنا لابد من تقرير أمر له أهمية بالموضوع: هو أن علماء الإباضية على العموم، ومنهم علماء جبل نفوسة لم تكن محددات التفسير عندهم بارزة بصورة واضحة، لإننا لم نجد من إنتاجهم الفكري ما ينص على ذلك؛ إذ جلّ اهتمامهم التفسيري كان بصورة شفوية.

فعندما نحث عن مظاهر اعتنائهم بعلم التفسير ما يدل على الاهتمام بعلم التفسير بصورة بارزة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

– اشتهر أنّ فيهم عددا من علماء التفسير منذ وقت مبكر من التاريخ الإسلامي، ففي عهد الدولة الرستمية، طلب إمامها عبدالوهاب بن عبدالرحمن (ق: 2هـ) من أهل نفوسة أن يعينوه بأبطال الحرب وفحول العلماء في مواجهة الواصلية، "فأرسل إلى عامله بالجبل كتابا طلب منه جندا يتألف من أربعمائة نفر: مائة منهم من خيرة فرسان نفوسة، وصناديدهم الممارسين لفنون الحرب الماهرين فيها الموصوفين بشدة الأقدام، ومائة من المتبحرين في علم التفسير، ومائة من علماء الكلام الواقفين على نزعات الفرق العارفين بطرق الردّ على المخالفين، ونقض مقالاتهم، ومائة من العلماء المتضلعين في مسائل الحلال والحرام"[13]. في هذا بيان أن علماء الجبل كان لهم حضورا بارزا في مختلف فنون العلم، ومنها علم التفسير، وإلا لما كان معنى لهذا الطلب من إمام الدولة الرستمية

12) الغرضوف، دراسات في المفاهيم القرآنية، م.س، ص21–22.

13) الباروني، سليمان باشا، (2005)، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية، مراجعة محمد علي الصليبي، دار الحكمة، لندن، ط1، ص171.

الموجه إليهم.

– العالم المفسر محمد بن يانس (حي: 200–250هـ)، الذي اتفقت كلمة أصحاب الرأي والنظر من القائمين على الجبل بإرساله إلى الإمام عبد الوهاب في الاستجابة لطلبه، ووصفه بالعلامة المفسر. (14)

– الاهتمام بعلم التفسير في المؤلفات الجامعة لفنون العلم، نجد ذلك واضحا في المنهج الاستدلالي الذي يظهر فيه توسع ببيان تفسير آيات القرآن بصورة واضحة. وعلى سبيل المثال ما يوجد في كتاب الإيضاح لأبي ساكن عامر بن علي الشماخي (ت: 792هـ) (15)، وغيره من الكتب الأخرى.

المطلب الثاني: إشكالية مفهوم أصول التفسير:

توجد إشكالية في مفهوم أصول التفسير، أشار إليها طائفة من الباحثين (16)، نضع ملخصها في هذه السطور، تكمن هذه الإشكالية في تحديد المراد بهذا المفهوم، هل يراد بها ما يعتمد عليه المفسر من مصادر رئيسة في تفسيره، أم أن المراد قواعد التفسير التي يستخدمها المفسر بوضعها أدوات لكشف المراد من النص وبيان معانيه، أم يقصد بها المناهج التفسيرية التي يلتزم بها المفسر فتميزه عن غيره في تصنيفه وإنتاجه الفكري.

فنجد ممن يكتب في أصول التفسير من يتناول مباحث ليس لها علاقة بأصول التفسير ويوليها بالعناية ويبسط القول فيها، وكأنها أصول لا بد منها. (17)

ومنهم من يتناول قواعد التفسير التي ترجع إلى أصول اللغة وأصول الفقه، فيعتني بها على أنها أصول التفسير التي اصطلح عليها أرباب هذا الفن، ويكاد ألا يتعداها إلى غيرها، أو يعتبرها طرقا ومناهج تابعة للوصول إلى معاني التنزيل. (18)

ومنهم من يصرح بأن أصول التفسير مصادره الأساسية التي توصل الإنسان إلى استجلاء معاني النص القرآني من دلالات آيات القرآن الكريم، أو السنة النبوية، أو أقوال الصحابة والتابعين، أو اللغة العربية. (19)

ولما كانت نشأة علم التفسير عند علماء نفوسة مرتبطة أكثر بالتفسير الشفوي، إذ وجود المؤلفات الخاصة بعلم

---

14) الباروني، الأزهار الرياضية، م.س، ص171.

15) ينظر في ذلك: بحث بعنوان/ تفسير الآيات للعلامة الشماخي من خلال كتابه الإيضاح، لكرير، محمد عمر، (2018م) بحث لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس من كلية العلوم الشرعية–مسقط.

16) منهم: محمد الغرضوف، وغيره. انظر: الغرضوف، دراسات في المفاهيم القرآنية، م.س، ص23–26.

17) ينظر: الدهلوي، ولي الله(1986م)، الفوز الكبير في أصول التفسير، دار الصحوة، القاهرة، ط2، ص28.

18) ينظر في ذلك: السبت، قواعد التفسير، م.س، ج1/ ص105.

19) انظر: الذهبي، محمد حسين، (د.ت)، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ج1/ ص31. والطيار، مساعد بن سليمان، (1423هـ)، فصول في أصول التفسير، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط2، ص36.

التفسير مما يندر الحصول عليه، كانت الإشارة إلى هذه الإشكالية مما يوجد في اهتمامهم بالتفسير بما هو موجود عندهم مما أولاه بالبحث والدراسة في المراجع المؤلفة عند علماء المذاهب الأخرى، ويمكن أن يُرى أثره غير المباشر في تعاملهم مع النص القرآني وفهمه وتفسيره في مؤلفاتهم العامة.

من أل ذلك، نوجه القول إلى مصادر التفسير، موافقة لرأي من قال بأنها هي المرادة بأصول التفسير، ولما يتبع ذلك من نتاج تفسير لكل عالم، لا يخلو نتاجه منها.

المطلب الثالث: مصادر التفسير:

للتفسير مصادر خاصة يستمد منها مادة التفسير وتكون أساسا في كشف وبيان معاني القرآن، وعلم التفسير في ذلك كغيره من فنون العلم التي ترجع إلى مصادرها، وأهم مصادره ما يلي[20]:

– أولها: الكتاب نفسه فإن أولى ما فسر به القرآن القرآن، فكم من آية مبهمة جاء كشف إبهامها في آية أخرى، وكم من عموم في آية خص بآية غيرها، وهكذا تقييد الإطلاق ونسخ المنسوخ قد يردان في نفس آيات الكتاب.

– ثانيها: السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، ذلك لأن رسول الله ﷺ هو أعلم الناس بمقاصد التنزيل ومسالك التأويل ولولا ذلك لما أمره الله ببيانه ووكله إليه في قوله: {بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} (النحل: 44) ولكن لابد من تمحيص الروايات والنظر في أسانيدها لتمييز الصحيح من غيره.

– ثالثها: ما روي عن أصحاب النبي ﷺ من تفسير آيات الكتاب. ومن المعلوم أن الصحابة (رضي الله عنهم) قد تيسر لهم ما لم يتيسر لغيرهم من استقاء المعلومات من منبعها الصافي، فقد كانوا يغدون ويروحون مع النبي ﷺ يستفتونه فيما أشكل عليهم من أمر دينهم، ويستشيرونه فيما يتحيرون فيه من شئون حياتهم، وكان رسول الله ﷺ يربطهم في دينهم ودنياهم بالإيمان ويصلهم بالقرآن، فلذلك تيسر لهم تلقي كثير من المعلومات التي تتعلق بالتفسير من النبي ﷺ فهم الحجة فيما رفعوه إليه، أما ما لم ينسبوه إليه فإما أن يجمعوا عليه وإما أن يؤثر عن بعضهم دون بعض فإن أجمعوا فإجماعهم حجة، وإن روي عن بعضهم فقيل: إن ما يؤثر عن أي منهم في تفسير القرآن له حكم المرفوع وذلك لأنهم إما أن يتلقوه عن النبي ﷺ أو يستنتجوه برسوخ أقدامهم في اللغة العربية لغة القرآن، وقيل غير ذلك.

– رابعها: تفسير القرآن بأقوال التّابعين، لأنّهم أخذوا عن الصّحابة، وهم أدرى بمعاني القرآن الكريم من غيرهم.

– الخامس: اللغة العربية لأنها وعاء القرآن وكثير منه لا تتوقف معرفة المراد به إلى النقل وإنما تكفي لذلك

20) ينظر: الطاهر ابن عاشور، (د.ت)، التحرير والتنوير، دار سحنون، د.ط، ج1/ ص17–28. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2006م)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: حامد البسيوني، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط1، مج2/ ص482.

معرفة وفهم أصولها.

بالنظر في الجانب الاستدلالي الذي يبرز لنا الاهتمام التفسيري عند علماء نفوسة، نجد من بينهم الشماخي في كتاب الإيضاح، وارتباطه في تعامله مع بيان المعاني القرآنية بهذه المصادر التفسيرية بصفتها أصول تفسير، حيث يعتمد على الأحاديث النبوية والمنقول عن الصحابة والتابعين، وما يرجع في بيانه إلى اللغة العربية بصورة أكيدة. [21]

المبحث الثاني: طرائق التفسير:

للتفسير طرائقه المعروفة، من تفسير بالأثر، وتفسير بالرأي، ومزج بين الطريقتين، ونتناول هذه الطرائق التفسيرية لبيان أثرها في تحديد علم التفسير ووصف المفسر بمنهجه في التفسير حيث تحدد تلك الطريقة منهجه ووصفه.

في نظم الكندي يقول:

"وباعتبار آخر قد ينقسم إلى ثلاثة وكل قد علـم
فمنه ما يكون بالروايـة يدعى بمأثور وبالدرايـة
وذاك بالرأي وبالإشـارة وهو الإشاري لدى العبارة"[22]

المطلب الأول: التفسير الأثري:

طريقة التفسير بالمأثور طريقة معتمدة على الأثر المروي في استمداد مادة التفسير، وقد عرف التفسير بالمأثور بأنه: "ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بيانا لمراد الله تعالى من كتابه"[23]. بالإضافة إلى ما نقل عن التابعين على الخلاف في ذلك بين العلماء، أي في تضمينه لمعنى ما اصطلح عليه بالتفسير بالمأثور، من أجل ذلك نجد في جملة من كتب التفسير كثيرا من الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين في بيان معاني القرآن الكريم، فيعد من التفسير بالمأثور. [24]

ودواعي اختيار منهج التفسير بالمأثور: الخوف من التقول على الله بغير علم، وتعظيم كلام الله وتنزيهه،

21) نقتصر في ذلك على الإحالة إلى ما جمعه كرير محمد، في بحثه، فلينظر: كرير، محمد، تفسير الآيات للعلامة الشماخي من خلال كتابه الإيضاح، م.س، ص 19- 87.

22) الكندي، كتاب عقود العقيان، م.س، ص177.

23) الزرقاني، محمد عبد العظيم، (1995م)، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، ج2/ ص12.

24)الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان، م.س، ج2/ ص13.

وخشية الوقوع في الخطأ من التفسير بالرأي.

من المؤثرات السلبية في هذا المنهج: كثرة الوضع في المرويات، ودخول الإسرائيليات، وحذف الأسانيد، عدم استيعاب المأثور لنصوص القرآن الكريم.

يظهر لمن يقرأ كتب التفسير وموسوعاته، ويطالع كتب تاريخ التفسير ومناهجه أن المفسرين الذين سلكوا هذا الطريق وساروا عليه على قسمين:

القسم الأول: اكتفى بذكر الروايات الواردة في الآية أو في جزء منها دون أن يضيف إليها شيئاً، أو يعلق عليها، كما فعل جلال الدين السيوطي في تفسيره (الدر المنثور في التفسير بالمأثور).

والقسم الثاني: ما لم يقتصر فيه على إيراد الروايات فحسب، بل يورد معها إضافات توضيحية وتعليقات مبينة من المفسر، وعلى ذلك أكثر المفسرين بهذه الطريقة، من مثل ابن جرير الطبري(ت: 310) في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

المطلب الثاني: التفسير بالرأي:

طريقة التفسير بالرأي طريقة يستمد فيها التفسير من جهة العقل، فيمكن تعريفة بدلالة كلمة (الرأي) التي يراد بها الاجتهاد، فإن التفسير بالرأي والاجتهاد يكون ببيان معاني الكتاب العزيز وكشف المراد منه حسب ما يتوصل إليه العالم بما عنده من علم وما توصل إليه من رأي بنظره واجتهاده.

وقد قُسّم التفسير بالرأي إلى جائز وغير جائز، أو محمود ومذموم.

فإن كان الاجتهاد في التفسير مستندا إلى ما يجب الاستناد إليه من أصوله وقواعده، بعيدا عن الجهالة والضلالة، فالتفسير به من الجائز المحمود، وإن لم يكن كذلك فهو من غير الجائز، الذي يُرفض ويُذم.

والأمور التي يجب أن يستند إليها صاحب الرأي في التفسير بهذه الطريقة: يمكننا أن نلخصها في شروط المفسر. فمن فسر القرآن برأيه واجتهاده ملتزما بما ذكر في شروط المفسر فيما يرى من معاني كتاب الله، كان تفسيره مبنيا على الأصول التفسيرية حسب ما يطلق عليه بعض العلماء والدارسين في هذا الباب، ومن حاد عن هذه الشروط، وفسر القرآن من غير اعتماد عليها وغير تمكن فيها، فإن تفسيره يكون مخالفا للأصول والقواعد التي يلتزم بها في هذا العلم.

مما يلاحظ هنا، أن التفسير بالرأي الجائز يجب أن يلاحظ فيه الاعتماد على ما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، مما ينير السبيل للمفسر برأيه، وأن يكون صاحبه عارفا بقوانين اللغة خبيرا بأساليبها، وأن يكون بصيرا بقانون الشريعة حتى ينزل كلام الله على المعروف من تشريعه.

وقد اختلف العلماء في حكم التفسير بالرأي بين مجيز ومانع، واعتمد كل قول على أدلة تؤيد ما ذهب إليه [25].

ومع الأخذ والردّ وتجاذب الأقوال في حكم المؤيدين والمانعين إلا أنه يمكن أن يجعل الخلاف لفظيا، بأن يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي على التفسير بالرأي المستوفي لشروطه، فإنه يكون حينئذ موافقا لكتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب، وهذا جائز ليس بمذموم ولا منهي عنه، ثم يحمل كلام المانعين للتفسير بالرأي على ما فقدت فيه شروط التفسير، فإنه يكون حينئذ مخالفا للأدلة الشرعية واللغة العربية وهذا غير جائز، بل هو محط النهي ومصب الذم.

المطلب الثالث: شروط التفسير:

من الأمور التي كان لها أثرها في وضع التفسير وما يرتبط بإشكالاته: ما ذكره العلماء من شروط التفسير، خاصة عند الكلام عن التفسير المعتمد على الرأي، فذكروا جملة مما يجب أن يستند إليه المفسر في تفسيره للنص القرآني، يمكننا أن نلخصها في شروط المفسر.

مع أنّ هذه الشروط لا يكون أهل العلم فيها على درجة واحدة من التمكن والإلمام بها، بل يكونون متفاوتين فيها، ومختلفين في تعاملهم معها، بحسب اختلاف مداركهم وملكاتهم الطبيعية التي خلقوا عليها، وما آتاهم الله من درجات العلم والمعرفة. فمن الطبيعي أن تأتي تفاسيرهم مختلفة بناء على ذلك فيما ينتجونه فيه.

وينبغي إدراك أنّ هذه الشروط لم يتفق العلماء عليها لا في العدد ولا في المحتوى، فمنهم من يجملها في أربعة شروط، ومنهم من يفصلها في تسعة شروط أو في خمسة عشر شرطا، ونجد الكلام في ذلك ما بين إجمال وتفصيل، وتعميم وتخصيص. [26]

فالتفسير بالرأي الجائز يجب أن يلاحظ فيه الاعتماد على ما نقل عن الرسول وأصحابه مما ينير السبيل للمفسر برأيه وأن يكون صاحبه عارفا بقوانين اللغة خبيرا بأساليبها، وأن يكون بصيرا بقانون الشريعة حتى ينزل كلام الله على المعروف من تشريعه.

مع ملاحظة أنّ هذه الشروط التي ذكرناها إنما هي لتحقيق أعلى مراتب التفسير، أما المعاني العامة التي يستشعر منها المرء عظمة مولاه والتي يفهمها الإنسان عند إطلاق اللفظ الكريم فهي قدر يكاد يكون مشتركا بين عامة الناس وهو المأمور به للتدبر والتذكر لأنه سبحانه سهله ويسره وذلك أدنى مراتب التفسير، قال

25) الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان، م.س، مج2/ ص46.

26) ينظر في ذلك: الزركشي، البرهان، م.س، ص78. والسيوطي، الإتقان، م.س، مج2/ ص466-488. والطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، م.س، ج1/ ص17-28. الخليلي، أحمد بن حمد، (1986م)، جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل، مكتبة الاستقامة، مسقط، ط1، ج1/ ص 17-19.

صاحب المنار: "للتفسير مراتب أدناها أن يبين بالإجمال ما يشرب القلب عظمة الله وتنزيهه ويصرف النفس عن الشر ويجذبها إلى الخير وهذه هي التي قلنا إنها متيسرة لكل أحد {وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ} [القمر: 17]، وأما المرتبة العليا فهي لا تتم إلا بأمور"[27]. وذكر جملة شروط ينبغي توفرها للمفسر.

وأعرض هنا مثالا على ما أورده العلماء من شروط المفسر، فمما ذكر في ذلك تسعة شروط مفصلة بالبيان، ووضعت تحت عنوان شروط المفسر، وهي [28]:

أولا: معرفة اللغة العربية وتصاريفها واشتقاقاتها، للتمكن من فهم مقاصد القرآن الذي جعله الله عربيا، واشترط محمد عبده أن تكون هذه اللغة التي يفسر بها هي لغة عصر نزول القرآن لتجنب حمل ألفاظ القرآن على المصطلحات الحادثة من بعد.

ثانيا: معرفة الإعراب: وهي شرط أساسي لتفسير القرآن، فإن من لا حظ له من علم النحو لا يمكنه أن يرقى إلى فهم مقاصد التنزيل وقد كان وضع قواعد علم الإعراب لأجل صون القرآن عن الخطأ فيه كما تدل عليه قصة الإعرابي المشهورة.

ثالثا: معرفة الأساليب: ويراد بها علم البلاغة، فإن القرآن أبلغ كلام عرفته العرب وقد قهرهم ببيانه المعجز الذي أخذ على كل منهم شعاب نفسه، فلم يجد إلا أن يسلم تسليما لكلماته وعباراته رغم كفرهم بمعانيه.

رابعا: معرفة أسباب النزول لأجل فهم الأغراض والمقاصد في كثير من آي الكتاب بينهم درك مقاصدها بدون معرفة أسباب نزولها وذلك يقتضي الرجوع إلى كتب الحديث وتمحيص الثابت من الروايات من غيره.

خامسا: تصور الظروف التي صاحبت نزول القرآن والمحن التي اكتنفت المنزل عليه والعراقيل التي وقفت في طريق دعوته إليه.

سادسا: معرفة القواعد التي تمكن من استنباط أحكامه وهي المصطلح على تسميتها بأصول الفقه الباحثة عن الأدلة الشرعية من حيث دلالتها على الأحكام الشرعية، والأحكام الشرعية من حيث دلالة الأدلة الشرعية عليها.

سابعا: رسوخ عقيدة التوحيد في قلب المفسر، لأنه يفسر كلام الله فإذا لم يكن راسخ الإيمان ثابت اليقين لم يؤمن من الاضطراب والحيرة في تفسيره.

ثامنا: معرفة الأحكام الفرعية الشرعية المستخرجة من أدلتها التفصيلية لتصور مقاصد الكتاب في الأمر والنهي وهذا يتم بدراسة كتب الفقه التي ترد الفروع إلى أصولها وتقرن الأحكام بأدلتها، ومن المفسرين من يرى دخول هذا الشرط في بعض ما تقدمه ولعله يشير بذلك إلى علم أصول الفقه لضرورة الإلمام ولو ببعض الأحكام

27) رضا، محمد رشيد، (د.ت)، تفسير المنار، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، د.ط، ج1/ ص19-21.

28) الخليلي، جواهر التفسير، م.س، 1/ 17-19

الفرعية لمن مارسه.

تاسعا: معرفة علم القراءات لتوقف معرفة بعض معاني القرآن على معرفة وجوه قراءاته.

هذا الطرح لهذه الشروط، يعدّ مثالا لما يرتبط بعملية التفسير من تحديد لطريقته التي يعتمدها بعض المفسرين، فتكون طريقتهم مباينة لطريقة آخرين ارتضوا لأنفسهم غيرها، كطريقة التفسير بالأثر الذي ينقل فيها مرويات في بيان المعاني للآيات القرآنية.

المبحث الثالث: اهتمامات المفسر:

لكل مفسر توجّهه في تناول النص القرآني بالبحث والدراسة، ويكون منطلقة في ذلك مما غلب عليه من الاهتمامات العلمية البارزة المكونة لشخصيته، فمن كان نابغا في اللغة العربية وعلومها يغلب عليه الاهتمام اللغوي وسيظهر ذلك في تفسيره، ومن كان اهتمامه فقهيا سوف يُنتج تفسيرا فقهيا يعنى بتناول المسائل الفقهية، ومن كان اهتمامه علميا متعلقا بالاكتشافات العلمية الحديثة سوف يؤثر ذلك في تفسيره فيورد ما يتعلق بهذا الجانب، وهكذا.

يشير إلى هذا المعنى جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) وهو يتحدث عن اهتمام كل ذي علم من العلوم الإسلامية بالتفسير وسعيه إلى إيجاد الحجة من القرآن الكريم لما يذهب إليه حيث يقول: "ثم صنف بعد ذلك قوم برعوا في علوم فكان كل منهم يقتصر في تفسيره على الفن الذي يغلب عليه: فالنحوي تراه ليس له همّ إلا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته كالزجاج والواحدي في البسيط وأبى حيان في البحر والنهر. والأخباري ليس له شغل إلا القصص واستيفاؤها والإخبار عمن سلف، سواء كانت صحيحة أو باطلة كالثعلبي. والفقيه يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمهات الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلق لها بالآية أصلا، والجواب على أدلة المخالفين كالقرطبي"[29]، ومع ما يلاحظ على كلام السيوطي من مبالغة إلا أنه يبقى مع ذلك محددا لأثر اهتمامات المفسر، التي تنعكس على إنتاجه التفسيري بما يكون محددا له فيما تميز به من خصائص التفسير القرآني، حيث تناول القرآن الكريم من زاوية معينة، على غرار تناول علماء آخرين القرآن من زاوية اختصاصاتهم العلمية ضمن ما يُسمى تفاسير الاختصاص.

29) السيوطي، جلال الدين، الإتقان، م.س، مج2/ ص499.

المطلب الأول: أمثلة على الاهتمامات التفسيرية:

نعرض في هذا الموضع أمثلة للدلالة على الاهتمامات التفسيرية التي يتحدد بهما منهج التفسير عند المفسرين بما يميّز بعضهم على بعض، ونقتصر على مثالين، وليس ذلك على سبيل الحصر، هما: الاهتمام الفقهي، والاهتمام العلمي.

أولا: التفسير الفقهي

جاء التفسير الفقهي (تفسير آيات الأحكام)، بناء على اهتمام المفسر بالجوانب الفقهية، وعنايته بالمسائل الفقهية وأصولها وفروعها، فيغلب على تفسيره الجانب الفقهي.

يُعدّ التفسير الفقهي من الأمثلة البارزة التي يمكن أن ندرك بها أهمية محددات التفسير، إذ نجد هذا تخصصا في علم التفسير، يميزه عن تخصصات أخرى أظهرت ما يمكن تسميته بتفاسير الاختصاص، وهو التحول الذي عرفه علم التفسير في تطور مراحله بالانتقال من العموم والشمولية إلى الاختصاص، وقد انعكس ذلك التخصص على عناوين الكتب والمؤلفات التي عرفت بها هذه التفاسير، فنجد في مكتبة التفسير: كتب معاني القرآن وإعراب القرآن وغريب القرآن وأحكام القرآن... وهي كتب اختص كل واحد منها بجانب من دراسة القرآن الكريم حسب اهتمام المفسر وتخصصه، وذلك في مقابل الكتب الجامعة التي عرف عنها الطرح العام في التفسير، من أمثال جامع البيان للطبري ونحوه. مع أن التفسير الفقهي قد نشأ في مرحلة متقدمة جدا؛ إذ إنه جزء من التفْسِيْرِ النبوي في الجملة، فقد كان من جملة الآيات التي تنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم آيات الأحكام الفرعية، والمصطلح على تسميتها "الفقهية"، فكان صلى الله عليه وسلم يفَسَّرَها لأصحابه بقوله، وعمله؛ فَيبَيِّنُ مُجْمَلَها، ويوّضح إشكالها، ويُقيِّد مُطْلَقها، ويخصص عامّها. واستمر اهتمام الصحابة وتلاميذهم من التابعين بتفسير آيات الأحكام. وقد ظهرت مراحل التطور من التفسير العام إلى التفسير المتخصص، ومن التفسير الإجمالي إلى التفسير التحليلي، ومن مرحلة النقل بالمشافهة إلى الكتابة والتدوين. وكان لتبلور المذاهب والفرق أثر لا يخفى في ظهور التفسير الفقهي بتأثر بقواعد وأصول كل مذهب. [30]

ومن أبرز النماذج على هذا التفسير التخصصي: كتب التفسير المعنون لها بأحكام القرآن، نحو الدراية وكنز الغناية لأبي الحواري (ق: 3هـ)، وأحكام القرآن للجصاص (ت: 370هـ)، وأحكام القرآن لابن العربي (ت: 543هـ)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت: 671هـ)، وغيرها.

في هذا الاهتمام يبرز انتاج المدارس الفقهية في مذاهبها بصورة لا تخفى على أحد، ونعرض هنا ما يتعلق

30) الذهبي، التفسير والمفسرون، م.س، ج2/ ص319-322.

بالجانب الاستدلالي عند علماء نفوسة مرة أخرى، وغير مذكر سابقا عن أبي ساكن عامر الشماخي (ت: 792هـ) في كتابه الإيضاح، كذلك نجد عند أبي زكرياء يحيى الجناوني(ق: 5هـ/ 11م) في كتابه الإيضاح غيره، وعند أبي طاهر الجيطالي (ت: 750هـ/1349م) في قناطر الخيرات مثلا، وعند أبي العباس الشماخي (ت: 928هـ) في شرحه للدليل والرهان وغيره، وغيرهم من علماء ليبيا.

ثانيا: التفسير العلمي:

إن المراد بالتفسير العلمي: هو تفسير الآيات التي تتحدث عن الكون وخلق الإنسان ونحو ذلك بما توصل إليه العلم الحديث من اكتشاف واطلاع على حقائق لم يهتد إليها السابقون. [31]

وهذا نوع من التفسير لا يمكننا أن نغفل عن أثره فيما يرتبط بإعجاز القرآن العظيم، حيث يدرك الناس صدقه وصدق ما أخبر به مما أتت العلوم التطبيقية مظهرة له.

نجد في هذا السياق أنّ العلماء الذين وافقوا عليه وأيدوا تفسير القرآن بهذا الاتجاه، لم يتركوا الأمر مهملاً، بل وضعوا له ضوابط وشروطا لقبوله، من أهمها:

1- ألا يصادم هذا التفسير أصلاً قد علم بدلالة القرآن الكريم أو السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم. فإن صادم هذا التفسير شيئاً من ذلك فهو رد.

2- أن يحتمل اللفظ في اللغة العربية هذا التفسير الذي ذهب المفسر إليه، فإن لم يتحقق هذا الشرط رد هذا التفسير.

3- أن يكون هذا التفسير العلمي من الحقائق العلمية التي ثبتت ثبوتاً لا شك فيه، بالبراهين والحجج الصادقة. فإن كان هذا التفسير مجرد نظريات لم تثبت، فلا يقبل هذا التفسير، ولا يجعل القرآن الكريم غرضاً لتجارب الناس. [32]

ومع ذلك تنقسم الأنظار في (موضوع التفسير العلمي للقرآن) إلى فريقين [33]:

- فريق يجيز التفسير العلمي للقرآن ويدعو إليه، ويرى ما فيه فتحاً من آثار إيجابية في مجال الدعوة والهداية إلى المنهج الصحيح في الحياة. وهؤلاء ينقسمون إلى قسمين: معتدلين، ومتساهلين.

- وفريق آخر لا يجيز ذلك، ويرى أن هذا الاتجاه فيه خروج بالقرآن الكريم عن الهدف الذي أنزل من أجله،

31) الجديع، عبدالله بن يوسف، (2001م)، المقدمات الأساسية في علوم القرآن، مركز البحوث الإسلامية، بريطانيا، ط1، ص390.

32) ينظر: الجديع، المقدمات الأساسية، م.س، ص390.

33) ينظر: الرومي، فهد بن عبد الرحمن، (2003م)، دراسات في علوم القرآن، د.ن، ط12، ص 292. والجديع، المقدمات الأساسية، م.س، ص390.

وبعد عن هديه وهداه، لما يعرضه من علوم دنيوية وتجارب إنسانية قائمة على العقل البشري وما ينتجه من آلات.

وقد تمت مناقشة هذه الآراء بين مؤيد ومانع، واعتماد كل رأي على ما يراه مناسبا من الأدلة التي يستند إليها. وخلاصة القول في هذا الاتجاه: أنّ النظرة باعتدال من غير إفراط ولا تفريط تقتضي أن يقبل التفسير العلمي الذي يُلتزم فيه بالضوابط المعتبرة في علم التفسير، وإنما يكون هذا الاتجاه العلمي مرفوضاً إذا اعتمد صاحبه على النظريات العلمية المتغيرة، التي لم تثبت ولم تصل إلى درجة الحقيقة العلمية. وممن نصّ على هذا القيد في قبول التفسير العلمي الخليلي في جواهر تفسيره، حيث قال: "وقد أفرط بعض المفسرين فحاول أن يخضع الآيات القرآنية لتتفق مع النظريات العلمية وهنا تكمن الخطورة، فإنّ هذه النظريات معرضة للتغيير والتبديل، وفي مقابل هذه الطائفة هنالك طائفة فرطت في النظر فحصرت تفسير القرآن في المأثور عن العلماء المتقدمين بقطع النظر عن دلائل العلم الحديث، والمنهج المعتدل هو أن تُفسر الآيات الدالة على الكائنات بما يتفق مع الحقائق العلمية الثابتة لا النظريات المتطورة؛ حذرا من تعريض القرآن لما تتعرض له النظريات من التبديل والتعديل" [34].

ومن أبرز النماذج على الاتجاه العلمي في تفسير القرآن الكريم، تفسير طنطاوي جوهري(ت: 1358هـ/ 1940م)، الذي كان يؤمن بأن القرآن الكريم لا يفسر إلا بالعلم الحديث، فألف تفسيراً للقرآن الكريم سماه: (الجواهر في تفسير القرآن الكريم) مزج فيه الآيات القرآنية بالعجائب الكونية، وأمَّل من تفسيره هذا أن يشرح الله به قلوباً ويهدي به أمماً وتنقشع به الغشاوة عن أعين عامة المسلمين فيفهموا العلوم الكونية.

يبدأ طنطاوي جوهري في تفسيره بشرح الألفاظ ثم يتوسع في الفنون العصرية والعلوم الكونية، وينقل عن التوراة والإنجيل كثيراً، ويردُّ على بعض النصارى والمستشرقين، ويستشهد بكلام بعض علماء الغرب، ويضع في تفسيره ما يرتبط بالمعاني من الصور للنباتات والحيوانات، ومناظر الطبيعة، والتجارب العلمية، والجداول الإحصائية. فجاء تفسيره مزيجاً من العلوم، وربطاً بين الآراء الحديثة والأفكار الدينية.

34) الخليلي، جواهر التفسير، م.س، ج1/ ص 42.

الخاتمة:

إن الدراسات القرآنية وما يتعلق منها بالتفسير لا تزال مصحوبة بإشكاليات عديدة، ومنها ما اشتمل عليه هذا البحث، وقد تم فيه طرح بعض تلك الإشكاليات المرتبطة بالموضوع، وقد توصلت إلى نتائج بحثية، وهي:

– أنّ علم التفسير له عدة محددات، لا تقتصر على ما نصّ عليه في التعريف.

– وأن مدى ارتباط المفسر بأصول التفسير ومصادره له إسهامه وتأثيره في تحديد المجال التفسيري الذي ينتمي إليه العالم المفسر، مع أن ذلك أمر تقديري ونسبي إلى حدٍ ما.

– وأنّ وصف العالم بوصف المفسر مرتبط بمدى التزامه باهتماماته العلمية، فيظهر نتاجه الفكري مترجما لمجاله العلمي الذي ارتبط به ونبغ فيه وبرز.

– وأنّ ما يتصل بالشخصية العليمة من محددات العلم ومحددات شخصيات الأعلام تكون حاضرة بقدر معين، يتفاوت فيها الجميع بتفاوت مداركهم واجتهاداتهم.

التوصيات والمقترحات:

في ختام هذا الطرح أوصي:

– بالاعتناء البحثي بدراسة شخصيات تفسيرية أي من علماء التفسير يظهر من خلالها ارتباطهم بمحددات التفسير، بحيث تكون الدراسة معمقة، لا يكتفى فيها بالعموميات.

– دراسة شخصيات إباضية لها اهتمامات تفسيرية، لم تظهر جوانب الدراسة عنهم، والحاجة العلمية داعية إلى إظهار دورهم في مجال هذا العلم.

هذا، والله ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين أولا وأخيرا،

المصادر والمراجع:

- ابن دريد، محمد بن الحسن، (2006م)، جمهرة اللغة، كتب التراث.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، (د.ت)، التحرير والتنوير، دار سحنون، د.ط.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414هـ/ 1994م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3.
- أحمد مختار عمر، (2008م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، (1993م) تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الباروني، سليمان باشا، (2005)، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية، مراجعة محمد علي الصليبي، دار الحكمة، لندن، ط1.
- الجديع، عبدالله بن يوسف، (2001م)، المقدمات الأساسية في علوم القرآن، مركز البحوث الإسلامية، بريطانيا، ط1.
- الخليلي، أحمد بن حمد، (1986م)، جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل، مكتبة الاستقامة، مسقط، ط1.
- الدهلوي، ولي الله(1986م)، الفوز الكبير في أصول التفسير، دار الصحوة، القاهرة، ط2.
- الذهبي، محمد حسين، (د.ت)، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة.
- رضا، محمد رشيد، (د.ت)، تفسير المنار، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، د.ط.
- الرومي، فهد بن عبد الرحمن، (2003م)، دراسات في علوم القرآن، د.ن.
- الزرقاني، محمد عبد العظيم، (1995م)، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.
- الزركشي، محمد بن عبدالله، (2006م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة.
- السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد، (2010م)، طلعة الشمس، تحقيق: عمر القيام، مكتبة الإمام السالمي، بدية، د.ط.
- السبت خالد بن عثمان، (1431هـ/2011م)، قواعد التفسير، دار ابن عفان، القاهرة، ط3.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2006م)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: حامد البسيوني، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط1.
- الشماخي، بدر الدين أحمد بن سعيد(1984م)، شرح مختصر العدل، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.

- الطيار، مساعد بن سليمان، (1423هـ)، فصول في أصول التفسير، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط2.

- الغرضوف، محمد، (2022)، دراسات في المفاهيم القرآنية محددات منهجية ونماذج تطبيقية، عالم الكتب الحديث، الأردن.

- كرير، محمد عمر، (2018م)، تفسير الآيات للعلامة الشماخي من خلال كتابه الإيضاح، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس من كلية العلوم الشرعية–مسقط.

- الكندي، عبدالله بن سيف، (1998م)، كتاب عقود العقيان في ذكر شيء من مباحث القرآن، ط1، د.ن.